بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد التاسع: 01 جويلية 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكّمة

دورية فصلية تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد التاسع: 01 جويلية 2007

09

رئيس التحرير

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1140-1998

ردمد : 1112-7988

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

نبحث برامج مابعد البترول

التحرير

يعكس الاقتصاد الجزائري دوما نظرة ضبابية بقيت تكبح تعريف منهجي لعناصر الهيكلة ،تسعى هذه المحاولة إلى اقتراح بعض مفاتيح القراءة انطلاقا من تقدير مسار الإصلاحات الاقتصادية في إطار مرحلة معرفة (1986-1999) و التي تشكل أكثر الفترات أهمية بالنسبة للجزائر بمصطلحات التحولات و القطيعة الاقتصادية و كذلك القطيعة الاجتماعية و السياسية والدراسة التي سيستهل بها هذا العدد من دورية دراسات اقتصادية ، تهدف إلى الإجابة عن سؤال مهم و هو: كيف يمكن إيجاد اقتصاد ذي نمو كبير خارج المحروقات لمجتمع وصل حدوده بخصوص القطيعة و متطلبات العولمة؟ وهو سؤال الساعة اليوم في الجزائر وملف يحظى بإجماع المؤسسات الرسمية والشعبية وهي تحت عنوان « **الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد**» للدكتور مصطفى مقيدش – وتلخيص الأستاذ لخضر عزي**،كما سيتناول العدد **رؤية واقعية إسلامية لموضوع الفساد الإداري والاقتصادي**.في بحث للأستاذ عمرو صابر وهو باحث اقتصادي بمركز الإعلام العربي – القاهرة ،ذلك انه في السنوات القليلة الماضية اجتذبت قضية الفساد الإداري والاقتصادي اهتماما كبيرا من الأكاديميين وصانعي السياسة على السواء. وفي الحقيقة هناك العديد من الأسباب لبحث هذا الموضوع من جديد فقد أطاحت قضايا وفضائح الفساد بكثير من الحكومات في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان النامية على السواء. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاديات الموجهة إلى اقتصاديات السوق فإن هذا التحول قد خلق فرصا هائلة للتربح. كما ازداد الاهتمام بموضوع دراسة السلوك الأخلاقي خاصة في العمل العام خلال السنوات الماضية نظرا لارتباط كفاءات فعالية المنظمات العامة بسلوكيات وأخلاقيات العاملين بها. كما أصبحت هذه المشكلة عالمية وأخذت تمثل عامل قلق رئيسي في الإدارة العامة وأصبحت الدول النامية تعطي الأولوية لتطوير الترتيبات والإجراءات المؤسسية الواجب اتخاذها من قبل الحكومة لتخفيف مستويات الانحراف في السلوك الرسمي للمسئولين والحد من تعرفاتهم التي تدفع بالمنظمات إلى الوقوع في قضايا الفساد. ولأهمية المشكلة وضخامتها فقد كان موضوع الفساد موضوعاً رئيسياً في عدد من الوثائق الدولية تقرير البنك الدولي مثل تقرير البنك الدولي سنة 1997. ومؤتمر الفساد والدول النامية الذي عقد في نيويورك سنة 1997 وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات في مختلف بلدان العالم في محاولة لحثها ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها , وفي هذه الدراسة سوف نتعرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالفساد الاقتصادي والإداري, ثم نتعرض لأهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الخاصة بالظروف الاقتصادية أو القوانين الخاصة

بالمشكلة ومكافحتها ثم نتحدث عن أهم النتائج التي تترتب عن الفساد مثل التأثير على التنمية الاقتصادية والاستثمار والتأثير على المالية العامة, ثم نتحدث عن أهم قضايا الفساد في الواقع المعاصر مثل الصين وألمانيا وكوريا ثم نتحدث عن الفساد من جهة النظر الإسلامية وأهم الطرق الإسلامية التي تعالج القضية الخطيرة وأهم الإجراءات التي يمكن اتباعها لمعاصرة الفساد الاقتصادي والإداري المتفش في الإدارة والشؤون العامة.وغير بعيد ان هذه الدراسات سيتعرض الخبير الاقتصادي بالمنتدى البحوث الاقتصادية – القاهرة عبد الحافظ الصاوي الى موضوع **اندماج المصارف الإسلامية فى عصر العولمة** حيث انه ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضى انطلقت مسيرة الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك الإسلامية، والتى تمثل لبنة فى صرح الاقتصاد الإسلامى، وأداة مهمة من أدواته الفعالة، ولونًا من ألوان تطبيقاته فى المجتمع الإسلامى، بحيث تخدم أهدافه، وتسهم فى بناء الواقع الاقتصادى الإسلامى بكل أبعاده.

فى هذا العصر ازدادت الحاجة فى العالم الإسلامى إلى وجود خدمات مصرفية إسلامية تلبى طموحات المسلمين، وتحقق أحلامهم فى وجود مؤسسات مالية تقوم على أسس إسلامية تغنى عن اللجوء للمؤسسات الربوية الأخرى، وتأخذ بأيديهم وتربط معاملاتهم المالية والاقتصادية بالشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس انتشرت الخدمات المصرفية الإسلامية فى العديد من بلدان العالم الإسلامى وغير الإسلامى، الأمر الذى يدل على الوعى الذى تتمتع به المؤسسات المالية المصرفية فى مجتمعاتنا الإسلامية اليوم، وعلى سعيها للقيام بواجباتها المصرفية الإسلامية وتلبية حاجات المجتمع من هذه الخدمات.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية أخذت هذه المصارف فى الانتشار الجغرافى فى العالم، وذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد أظهرت العديد من الدراسات الحديثة، والتى قام بها العديد من المحللين الماليين فى العالم العربى والإسلامى أن المصارف الإسلامية أظهرت قدرتها على تحقيق عائدات قوية مثل قريناتها من البنوك التقليدية، ولكن ينبغى لها أن تقدم العديد من المنتجات والخدمات لاجتذاب ما يزيد على مليار مسلم ما بين مقترض ومستثمر، وأيضًا اجتذاب غير المسلمين.

وفى ظل تحرير التجارة الدولية وبدأ التنفيذ لاتفاقية الجات، فلن تكون المصارف الإسلامية فى منأى عن التغيرات الدولية والعالمية، والتى تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة.كما سيتناول الباحث الاقتصادي بمركز الاهرام – القاهرة عمرو راشد بحث **الأموال الإسلامية المهاجرة،أسباب الهجرة.. كيف العودة؟**

حيث تعيش الأمة الإسلامية فى الوقت الراهن واحدًا من أسوأ عصورها، وتواجه تحديات عظيمة من فقر وبطالة ونزاعات وتبعية، وما زال أمام هذه الدول الكثير لكى تحققه، فهى فى موقع متدنٍ فى سلم التنمية والاقتصاد.

دراسات اقتصادية

دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلّمية

العدد التاسع ـــ جويلية **2007م** رجب **1428هـ**

الموضـــــــوع	بقلم	الصفحة
▪ الإفتتاحية	د/عبد الرحمن تومي	03
▪ الجزائر بين اقتصاد الريع والإقتصاد الصاعد	د. مصطفى مقيدش د. لخضر عزي	07
▪ اندماج المصارف الإسلامية في عصر العولمة	د.عبد الحفيظ الصاوي خبير إقتصادي	21
▪ السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة...حلم قديم وكوابيس جديدة.	أ.مدحت العراقي باحث إقتصادي	35
▪ إمكانية التكامل العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة	أ.يوسفي آمال جامعة بومرداس	49

▪ الفساد الإداري والإقتصادي... رؤية واقعية وإسلامية	أ.عمرو صابر باحث إقتصادي مركز الإعلام العربي القاهرة	74
▪ 25 عاما من التطبيع...الآثار والتداعيات الاقتصادية	أ.ممدوح الولي خبير إقتصادي – جريدة الأهرام – القاهرة	91